بحث مع نظيره لاريجاني العلاقات التاريخية والروابط الأخوية التي تجمع البلدين

الخرافي: إيران أثبتت نواياها الصادقة باستخدام الطاقة النووية سلمياً

الرئيس جاسم الخرافي ونظيره علي لاريجاني يتوسطان الوفد الكويتي الزائر ويبدو سفيرنا لدى طهران مجدي الظفيري

الرئيس الخرافي ود. علي لاريجاني

.. ويتسلم هدية تذكارية

موفد مجلس الأمة - محمد السبيعي

أكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي على اهمية التواصل والتباحث في جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الكويت والجمهورية الاسلامية الايرانية، مشددا على ضرورة ان تتسم هذه المباحثات بالصراحة والوضوح خاصة في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها المنطقة.

وأضاف الخرافي خلال لقائه مع رئيس مجلس الشورى الاسلامي الايراني د.علي لاريجاني ان زيارة وفد مجلس الأمة للجمهورية الاسلامية الايرانية تأتي في هذا السياق مؤكدا حرص الكويت على تنمية العلاقات التاريخية والروابط الاخوية التي تجمع بين البلدين الصديقين، منوها في هذا الصدد بالدور الذي يتحتم على مجلس الأمة الكويتي ومجلس الشورى الايراني القيام به من خلال حث حكومة البلدين على تفعيل دور اللجان المشتركة بحيث لا يقتصر دورها على الاجتماعات التقليدية التي تطغى عليها المجاملات بل يجب ان تتسم هذه الاجتماعات بمناقشة جميع القضايا والمواضيع بصراحة وشفافية باعتبارها الطريقة الوحيدة والناجحة لمعالجة هذه المواضيع والقضايا.

كما بين الخرافي ان هناك العديد من المجالات التي يمكن تنمية وتطوير العلاقات الثنائية من خلالها كالمجال الاقتصادي والتجاري والاجتماعي خاصة بوجود العلاقات الاجتماعية التي تربط الشعبين الصديقين، مشيرا الى ان الكويت قامت بإنشاء ميناء خاص للبضائع الايرانية كخطوة في طريق تعزيز التعاون التجاري مع ايران.

وأوضح الخرافي ان هناك العديد من القضايا على صعيد السياسة الخارجية تتفق فيها رؤى البلدين كالقضية الفلسطينية التي يتفق البلدان على وجود حل شامل وعادل لها يضمن للشعب الفلسطيني جميع حقوقه، والأوضاع في العراق الذي يتفق البلدان على ضرورة استقراره وأمنه لما له من أثر على الأمن واستقرار المنطقة من خلال اتفاق جميع التيارات السياسية فيه.

وعلى الصعيد البرلماني شدد الخرافي على ضرورة اصلاح النظام الداخلي للاتحاد البرلماني الاسلامي من أجل تطوير اعماله وتفعيل دوره في الساحة الدولية.

كما أعرب الخرافي عن سعادته بالنجاح الكبير والتقدم الذي حققته الجمهورية الاسلامية الايرانية في مشروعها النووي السلمي حيث أثبتت للعالم ولجيرانها نواياها الصادقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مشيرا الى ان الكويت كانت دائما تؤكد للجميع ثقتها بالأهداف السلمية للمشروع النووي الايراني.

من جانبه، أعرب لاريجاني عن ترحيبه بزيارة وفد مجلس الأمة الكويتي للجمهورية الاسلامية الايرانية، مؤكدا ان للكويت مكانة مرموقة ووضعية خاصة بالنسبة لإيران نظرا لوجود العديد من القواسم المشتركة والروابط التاريخية التي تربط البلدين الصديقين، منوها بالدور الكبير والفعال الذي يقوم به رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي في تنمية وتطوير هذه العلاقات، ومشيرا في هذا الصدد بقوة وتأثير مجلس الأمة الكويتي الذي يعكس ما تتمتع به الكويت من ديموقراطية حقيقية.

وبين لاريجاني ان استراتيجية الجمهورية الاسلامية الايرانية في المنطقة هي التعايش السلمي وتقوية العلاقات مع جيرانها، مؤكدا ان بلاده تدعم كل من يعمل من اجل الاسلام وتسعى للتعاون والتكامل بين الدول الاسلامية دون اي نظرة مذهبية ضيقة، مشيرا الى ان من يقلقه التعاون بين المسلمين هو من يحاول تصوير ايران كمصدر تهديد لجيرانها العرب، مؤكدا ان بلاده تولي اهتماما بالغا لاستقرار المنطقة.

وبين لاريجاني انه يمكن تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الكويت والجمهورية الاسلامية الايرانية خاصة في مجال النفط والغاز، مشيرا الى ان البرلمانين في البلدين يمكن ان يساهما بشكل كبير في دعم وتعزيز العلاقات الثنائية.

«الحسابات» ناقشت مشروع ميزانية مؤسسة البترول وشركاتها عن السنة المالية 2011/2010

بحثت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية أمس مشروع ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2011/2010.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة ناقشت مدى اتساق ميزانية المؤسسة مع اهداف وبرامج وسياسات ومشروعات الخطة السنوية 2011/2010.

وعرضت المؤسسة مشروعات الخطة السنوية 2011/2010 وهي كما يلي:

مشروعات تعزيز الاحتياطات النفطية للكويت من خلال تحسين عمليات الاستكشاف باستخدام الطرق الحديثة، ومشروعات زيادة انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الداخل والخارج، ومشروعات تعزيز انشطة التكرير والبتروكيماويات داخل وخارج الكويت، وتطوير الاسطول البحري لمؤسسة البترول، وخلق فرص استثمارية للقطاع الخاص وتحويل بعض الانشطة النفطية اللاحقة لإنتاج النفط للقطاع الخاص، والتوسع في مجال البحث والتطوير في قطاعات النفط، والادارة البيئية للانشطة البترولية والاهتمام بالصحة العامة والسلامة المهنية والأمن، والمشروعات الداعمة للسياسات اللازمة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لمؤسسة البترول.

وأضاف عبدالصمد: بلغت جملة تكاليفها 878 مليون دينار وبلغت التكلفة الكلية للمشروعات الرأسمالية داخل وخارج البلاد 1,333 مليار دينار، وبذلك تبلغ جملة اعتمادات الخطة للمشروعات 2,212 مليار دينار.

وزاد بقوله: توقفت اللجنة كثيرا امام امكانية تنفيذ هذه الاستثمارات في ضوء المنفذ الفعلي للسنوات السابقة.

كذلك بحثت اللجنة امكانية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات في ضوء عدم كفاية التمويل الذاتي من الاهلاك والاحتياطيات المتراكمة للمؤسسة والتي تقدر بحوالي 600 مليون دينار.

وأفادت المؤسسة بأن قرار المجلس الاعلى للبترول باحتفاظ المؤسسة بأرباحها للسنة المالية المنتهية في 2008/3/31 والبالغة 2,1 مليار دينار يوفر التمويل اللازم.

وتؤكد المؤسسة قدرتها على تنفيذ مشروعات الخطة السنوية 2011/2010.

وأوضح عبدالصمد ان ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2011/2010 اعدت في ضوء الفروض التالية:

انتاج النفط الخام بلغ 2,200 مليون برميل/يوميا، والكميات المكررة بالمصافي 892,8 الف برميل/يوميا، والكميات المصنعة من الغاز 11,357 الف طن، والكميات المصنعة من المنتجات البتروكيماوية بلغت 1,769 ألف طن، وسعر خام التصدير يبلغ 43,0 دولارا للبرميل، وسعر شراء الغاز الغني 292 فلسا، واجمالي انتاج الكويت من النفط الخام 2,2 مليون برميل/يوم وفقا لحصة أوبيك، وأسعار فائدة بالدينار الكويتي 2,36٪، واسعار فائدة بالدولار الاميركي 1,40٪، وسعر صرف الدولار الاميركي 292 فلسا، وأشار عبدالصمد الى ان اللجنة ناقشت الزيادة المستمرة في تكاليف انتاج برميل النفط الكويتي.

وطالبت اللجنة ديوان المحاسبة بتحديث دراسة تكاليف الانتاج وأسس حسابها، كذلك بحثت اللجنة المصروفات المستردة من الدولة، ولاحظت تزايد نسبتها باستمرار حتى بلغت 58٪ من مصروفات المؤسسة الاجمالية وطالبت اللجنة أيضا ديوان المحاسبة بإعداد دراسة عن تطور المصروفات المستردة من الدولة والعوامل المؤثرة عليها

وطالبت اللجنة بفصل تكاليف النفط عن تكاليف الغاز غير المصاحب.

ولاحظت اللجنة انخفاض اسعار الغاز بالمقارنة بالأسعار في دول الخليج او الأسواق العالمية وطالبت بدراسة امكانية اعادة النظر بأسعار الغاز في ضوء التغير في الظروف العالمية.

وافادت المؤسسة بأن وزارة النفط تحدد اسعار الغاز بناء على مرسوم التحاسب وتستهدف المؤسسة زيادة اسعار الغاز تدريجيا في السنوات المقبلة.

وبين عبدالصمد ان اجمالي مصروفات مؤسسة البترول الكويتية للسنة المالية 2011/2010 يبلغ 11,48 مليار دينار مزوعة كما يلي:

تقدر التكاليف المباشرة المتغيرة بمبلغ 10,65 مليار دينار.

تقدر مصروفات التشغيل بمبلغ 1,96 مليار دينار.

منها إجمالي المصروفات المستردة من الدولة 1,13 مليار دينار ويبلغ صافي مصروفات التشغيل 831,9 مليون دينار.

ويقدر إجمالي ايرادات مؤسسة البترول الكويتية للسنة المالية 2011/2010 بمبلغ 12,31 مليار دينار موزعة كما يلي:

تقدر إيرادات النفط الخام بمبلغ 6,21 مليارات دينار.

تقدر ايرادات المنتجات البترولية بمبلغ 4,85 مليارات دينار.

تقدر ايرادات الغاز والغازات السائلة بمبلغ 664,7 مليون دينار.

تقدر إيرادات المنتجات البتروكيماوية بمبلغ 113,1 مليون دينار.

تقدر ايرادات نقل بحري اطراف اخرى بمبلغ 5,3 ملايين دينار.

تقدر الإيرادات الأخرى بمبلغ 458,3 مليون دينار.

وتقدر الأرباح الصافية للسنة المالية 2011/2010 بمبلغ 826,25 مليون دينار توزع وفقا لنص المادة 12 من المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980.

وطالبت اللجنة بتوضيح المعالجة المحاسبية للعمولة المحصلة في دفاتر المؤسسة وشركاتها التابعة بشأن الكشف عن العمولات في القطاع النفطي والتي بلغت 5,36 ملايين دينار لنحو 229 عقدا في السنة المالية 2009/2008.

وبلغ عدد الوظائف 19,480 مدرجة في ميزانية المؤسسة وشركاتها المجمعة في ميزانية السنة المالية 2011/2010 موزعة كما يلي:

17,850 عمالة تشغيلية

1,069 عمالة غير تشغيلية

ولاحظت اللجنة زيادة العمالة غير التشغيلية بمعدلات كبيرة، ولاحظت ايضا زيادة عدد الوظائف الشاغرة في العمالة غير التشغيلية، وتؤكد اللجنة على أهمية شغل الوظائف الشاغرة مع التركيز على زيادة العمالة التشغيلية وتم الاتفاق على استكمال مناقشة الشركات النفطية التفصيلية في اجتماعات لاحقة.

ناجي العبدالهادي وعدنان عبدالصمد وعادل الصرعاوي ورئيس مكتب لجنة الميزانيات خلال الاجتماع (منين غوزال)

السايّر: مستشفيات وزارة الصحة يمكنها تشخيص وعلاج مرض السرطان

قال وزير الصحة د.هلال السايّر ان كل المستشفيات العامة والتخصصية التابعة لوزارة الصحة يمكنها تشخيص وعلاج مرض السرطان بعد اجراء الفحوصات اللازمة. جاء ذلك ردا على سؤال للنائب سالم النملان بشأن المستشفيات التي تشرف عليها وزارة الصحة وتختص بتشخيص مرضى السرطان وتقديم العلاج اللازم للمصابين. واكد السايّر ان عدد المرضى يسجل السرطان للكويت بلغ 7998 حالة في الفترة ما بين يناير 2004 وديسمبر عام 2008 علما بأن تسجيل عناوين المرضى يتم طبقا لما هو مدون بالبطاقة المدنية.

وقال: تقوم وحدة وبائيات وسجل السرطان بمركز حسين مكي جمعة للجراحة التخصصية بتقييم ابعاد مشكلة السرطان بصفة مستديمة وذلك من خلال قياس المعدل السنوي لحالات السرطان ومعدل انتشاره في فترات زمنية محددة ومعدلات الوفاة الناتجة عن مرض السرطان، كما تساعد في تقييم البرامج الوقائية والتعليمية الخاصة بمرض السرطان كما تقوم بقياس الاتجاهات والمتغيرات في معدلات الاصابة بكل أنواع السرطان، وبالتالي تنعكس هذه المعلومات المستمرة ايجابيا على وضع وتنفيذ البرامج العلاجية والوقائية الخاصة بمرض السرطان، مشيرا الى ان الوزارة تقوم بتنفيذ المسح الصحي لكل مناطق الكويت وتحديدا الامراض المزمنة والمنتشرة، خاصة مرض السرطان وتوفير العلاج المناسب لهذه الامراض وايجاد السبل المناسبة للوقاية منها، مع اعطاء الأولوية للابحاث والدراسات ذات العلاقة بأمراض السرطان مع كلية الطب - جامعة الكويت كجهات بحثية بالدرجة الأولى.

واكد ان وزارة الصحة هي الجهة المناط بها تطبيق مواد قانون تنظيم استخدام الاشعة والوقاية من مخاطرها وفق ما ورد بالمرسوم بقانون رقم 131 لسنة 1977، ولذلك فقد شكلت لجنة الوقاية من الاشعاع ممثلة بها عدة جهات (الهيئة العامة للبيئة - جامعة الكويت - معهد الكويت للابحاث العلمية - الادارة العامة للدفاع المدني - وزارة الكهرباء والماء - والجمعية الكويتية للعمل التطوعي) مهام تلك اللجنة النظر في الامور المتعلقة بالحماية من الاشعاع ورسم السياسة الكفيلة بذلك. وقد اصدرت الوزارة قراراتها الوزارية باعتماد لائحة تنظيم استخدام الاشعة المؤينة والاجراءات والاحتياطات الآمنة للوقاية من مخاطرها، وموضحا بها المستوى الاشعاعي في المواد الغذائية ومياه الشرب والمواد الاستهلاكية ومستوى الجرعة الاشعاعية التي يتوقع عندها التدخل تحت اي ظرف، كما اصدرت قرارا باعتماد لائحة القواعد والشروط والوقاية الواجب اتباعها للتخلص من النفايات المشعة وتخزينها.